



سجون سرية للإخوان
في مأرب وتعرز

كاص3



عام الأوبئة
من كورونا
إلى غزوة الجراد

كاص6



موسكو تمتنع عن منح
أنقرة سلم النزول
من «شجرة» إديلب

كاص2

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2020/02/12

18 جمادى الثانية 1441

السنة 42 العدد 11615

Wednesday 12/02/2020

42nd Year, Issue 11615

العرب

ثقة هزيلة لحكومة «الفرصة الأخيرة» للبنان في غياب حلول تمنع مرحلة الانهيار النهائي

نواب يصفون حكومة حسان دياب بأنها تغيير في الوجوه وليس في السياسات

وليد جنبلاط لـ «العرب»: لا أتحمل وحدي مسؤولية الدعوة إلى استقالة عون

زهير قصبياطي



وأضاف الحسيني في تصريحه «صحيح أن القانون الداخلي يقول بإمكان انعقاد جلسة الثقة بـ65 صوتاً، لكنّ الجدل الدائر في شأن دستورية بدء رئيس المجلس الجلسة من دون أن يؤمّن النصاب هو تفصيلي، لأنه سينفي الأمر -والأصل أن المجلس غير شرعي كونه ناتجاً عن قانون انتخابي مخالف للدستور، وكل ما يدور في أروقه بالتالي غير شرعي».

وشبه الحسيني ما يجري بـ«عصابة سبطت على مصرف، اتفقت على السرعة واختلفت على تقاسم المنهوبات».

ورأى أن «الشرعية محصورة اليوم بالنزاع، فما تشهده يمثل أعظم نورة تدافع عن تطبيق الدستور وتكافح ضد كل ما هو غير شرعي».

وترافق انعقاد جلسة مناقشة البيان الوزاري التي قاطعها سعد الحريري رئيس الوزراء السابق، فيما شارك فيها نواب من كتلته، مع تظاهرات في الشوارع المحيطة بمجلس النواب من أجل منع النواب من الوصول إليه.

لكن الإجراءات الأمنية المتخذة التي شارك فيها نحو ثلاثة آلاف عنصر من الأمن الداخلي والجيش مكّنت النواب من الوصول إلى المجلس باستثناء نائب واحد هو سليم سعادة الذي اعتدى عليه متظاهرون.

وعولج سعادة في أحد المستشفيات واستطاع لاحقاً الانضمام إلى زملائه والإدلاء بكلمة تميّزت بكثير من الفكاهة والاستهزاء بما آل إليه الوضع اللبناني.

وفرضت القوى الأمنية والجيش الثلاثة طوقاً أمنياً في محيط مقر البرلمان، وأغلقت طرقاً عدة بالحواجز الإسمنتية الضخمة لمنع المظاہرين من الوصول إلى مبنى المجلس النيابي.

ومنذ الصباح الباكر، تجمع المظاہرون عند شوارع عدة مؤدية إلى مجلس النواب رافعين لافتات كتبت عليها «لا ثقة».

واندلعت على إحدى الطرق مواجهات استمرت ساعات بينهم وبين القوى الأمنية التي رشقوها بالحجارة فردت باستخدام خرطوم المياه والغاز المسيل للدموع.

ورداً على سؤال بشأن إعطاء الحكومة فرصة اختبار تنفيذ خطتها للانتخابات، قال جنبلاط «هناك لعبة الديمقراطية والأكثرية معهم، منذ اجبرنا على قبول القانون الأرتوذكسي للانتخابات... وتركز الضوء علينا» في إشارة إلى حملات طالت الحزب الاشتراكي وزعيمه.

وعن توقعاته لأفاق الحراك الشعبي قال جنبلاط «أسأل الحراك والأحزاب ما البديل لإسقاط الطبقة السياسية».

وأضاف أن «السؤال المحوري هو من ينجز الانتخابات المبكرة، وفي رأيي الجواب هو المجلس النيابي الحالي، أي أن التغيير يجب أن يمر

عبر المؤسسات... الحراك قام بثورته احتجاجاً، والمهم هو استيعاب أن التغيير شعبي ولكن أيضاً من خلال المؤسسات».

وأعلن جنبلاط أن رئيس المجلس النيابي نبيه بري «افتتح الجلسة البرلمانية ولم يكن النصاب واضحاً، لافتاً إلى أن البيان لم يتطرق إلى ملف الكهرباء لأن بعض القوى النافذة منعتة (دياب) من ذلك». واللافت حسب الزعيم الدرزي «هو البند الأول المطلوب معالجة ضمن قرارات سيد» المتعلقة بالإصلاحات الملحة. وكرر أن «الهدر في هذا القطاع يشكل 40 في المئة من عجز الموازنة العامة».

ويعتقد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط باصطفاف الرئيس اللبناني ميشال عون.

وعبر جنبلاط في تصريح لـ «العرب» عن عدم قدرته على تحمل مسؤولية الدعوة إلى استقالة عون وحده، من دون اصطفاط وطني عريض لتحقيق ذلك، منها إلى أن عهد الرئيس عون «وصل إلى أفق مسدود ولا بد من التغيير».

وذكر بـ«جبهة وطنية عام 1952 ضمت كمال جنبلاط وكميل شمعون وعبدالله الحاج وغسان تويني الذين طالبوا بإسقاط الرئيس بشارة الخوري، وهذا ما تحقق».

وانتقد زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب في المجلس النيابي الثلاثاء تمهيداً للتصويت على منح حكومته الثقة.

ولاحظ جنبلاط في تصريح لـ «العرب» أن البيان الذي قُلي في ظل احتجاجات صاخبة في الشارع ومواجهات مع القوى الأمنية، «خلا من كلمة إصلاح»، فيما ركز دياب على «خطة إنقاذ شاملة» سربت تفاصيلها قبل أيام ورفضها الحراك الشعبي.

ورأى الزعيم الدرزي أن «كل البيان الوزاري وعود»، مشدداً على أن حكومة حسان دياب «لا يمكن أن تصل إلى الأفق الإصلاحي بالحد الأدنى».

وشكك مجدداً من «سهم استقرت» به، وزاد «هناك حملة مدروسة على وعلى الحزب (الاشتراكي) من قبل بعض الأحزاب».

ولفت إلى أن الحراك الشعبي «صوب أساساً على العهد ثم ركز على مجلس النواب»، مستدركاً أن «المطران بولس عبدالسائر أطلق أفضل وأول صرخة من الكنيسة المارونية الحريصة على مصالحها وعلى رئاسة الجمهورية».

البيان الوزاري بأنها «تغيير في الوجوه وليس تغييراً للسياسات»، لن تتمكن من الاتيان بأي حلول تخرج لبنان من الأزمة التي يعاني منها. ولاحظت أن النواب تجاهلوا كلياً الإتيان على تحديد طريقة لحل مشكلة الكهرباء التي تسببت إلى اليوم بزيادة الدين اللبناني نحو أربعين مليار دولار.

وأثار عدد كبير من النواب، الذين ناقشوا البيان الوزاري، مشكلة تجميد الودائع في المصارف اللبنانية ومنع أي تحويلات إلى الخارج.

وذهب أحد النواب إلى القول إن الذي يحصل هو «حجز» لهذه الأموال بما يخالف كل القوانين اللبنانية.

وقال نائب آخر «إن علينا أن نكي بدل أن نضحك في هذه الأيام» نظراً إلى أن الإتهيار أت على البلد. لكنّ نائباً آخر قال إنها «حكومة الفرصة الأخيرة» أمام لبنان لتفادي مرحلة الانهيار النهائي.

وتوقف نواب عدة عند كلمة محمد رعد، رئيس كتلة حزب الله في المجلس، الذي حرص على تأكيد أن الحكومة الحالية «ليست حكومة حزب الله» في حين ليس سراً أن الحكومة ما كان يمكن أن تتشكل من دون الضغوط التي مارسها الحزب على حلفائه.

وأجمع هؤلاء النواب على أن «التيار الوطني الحر» و«حركة أمل» ما كانا ليقبلا بتشكيل الحكومة الحالية لو لم يقنعهما حزب الله بطرقه الخاصة بضرورة الرضوخ للأمر الواقع وحاجة الحزب إلى مثل هذه الحكومة.

وكان لافتاً، من وجهة نظر عدد من النواب، الكلمة التي ألقاها رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل الذي تجاهل كلياً مشكلة الكهرباء ومسؤوليته الشخصية عنها، إذ أن باسيل تولى وزارة الطاقة منذ أكثر من عشر سنوات وخلفه في هذا الموقع مساعدون مباحثون له.

وتوقف سياسيون لبنانيون عند تصريح أدلى به الرئيس السابق لمجلس النواب السيد حسين الحسيني إلى موقع صحيفة «النهار» قال فيه إن ما تشهده اليوم في لبنان «يعبر عن خرق كامل للدستور، بدءاً من فقدان السلطة السياسية احترام الناس ومصالحهم، مروراً بمجلس النواب الناتج عن قانون انتخابي غير شرعي وتقسيمي وتقنياتي، وصولاً إلى عقد المجلس جلسة موازنة غير شرعية وجلسة ثقة خلافاً لإرادة الشعب ويتجاهل تام لصرخات الناس».

بيروت - حصلت الحكومة الجديدة التي تشكلت برئاسة حسان دياب على ثقة هزيلة في مجلس النواب اللبناني، وذلك بعد الصعوبات التي واجهت انعقاد الجلسة المخصصة لمناقشة البيان الوزاري للحكومة الثالثة.

ومنح المجلس النيابي اللبناني الثلاثاء الثقة لحكومة دياب، وحضر الجلسة 84 نائباً من أصل 128 ووفروا النصاب اللازم لها، وقد استهلها دياب بقراءة البيان الوزاري الذي تضمن تنفيذ «خطة طوارئ سريعة» لإخراج البلاد من الإتهيار الاقتصادي الذي تشهده منذ شهر.

وبعد جلسة استمرت حوالي ثمان ساعات، أعلن رئيس المجلس النيابي أن 63 نائباً صوتوا لصالح منح الثقة للحكومة الجديدة، مقابل رفض 20 منهم وامتناع نائب واحد. وأنهى كلمته بـ«مبارك».

ورأت مصادر سياسية أن ثقة 63 صوتاً أي بأقل من نصف عدد أعضاء مجلس النواب، تكشف حالة من الضعف في الجهة التي تقف وراء تشكيل هذه الحكومة، خصوصاً حزب الله والتيار العوني.



جبران باسيل تجاهل في كلمته مشكلة الكهرباء، رغم توليه وزارة الطاقة عشر سنوات

ويؤكد رقم 63 نائباً أن حزب الله والتيار العوني لم يكونا قادرين على تأمين النصاب اللازم لعقد جلسة مناقشة البيان الوزاري، لولا تدخل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط من أجل ارتفاع عدد الحاضرين إلى 67 نائباً. وهذا ما تكشفه سجلات مجلس النواب التي تظهر أن حضور النواب هادي أبو الحسن وبيال عبدالله وأكرم شهيب وفيصل الصايغ، أوصل عدد الحضور إلى 65 نائباً، بما سمح لرئيس مجلس النواب نبيه بري بالقول إن الجلسة قانونية.

ولاحظت المصادر أن الزعيم الدرزي وليد جنبلاط كان وراء توفير النصاب لجلسة مناقشة البيان الوزاري، إذ أوعز في اللحظة الأخيرة لأربعة من نواب كتلته النيابية بدخول قاعة مجلس النواب. واعتبرت أن الحكومة الجديدة، التي وصفها أحد النواب في جلسة مناقشة

السعودية تخير قطر بين تغيير سياستها الخليجية أو البقاء في العزلة الدوحة تراهن على الابتزاز الإعلامي للرياض دون تقديم تنازلات

الرياض - راهنت قطر على الابتزاز الإعلامي للسعودية في مسعى للخروج من عزلتها بعد أن أرسلت الرياض إشارات مشجعة على السماح بإعادة فتح قنوات التواصل مع السلطات القطرية وإعطائها الفرصة لإظهار الرغبة والجدية في القطع مع السلوك الذي أغضب جيرانها.

وخيرت الرياض الدوحة بين تغيير علاقاتها الخارجية المناوئة لدول المجلس، وخاصة علاقتها بتركيا وإيران، أو الاستمرار في العزلة، خلال مباحثات عرضية سبقت القمة الخليجية التي عقدت في الرياض في ديسمبر الماضي.

المملكة بأن على قطر أن تتفقد كل الشروط الثلاثة عشر المطلوبة منها قبل أي حوار. وضيّق اشتراط السعودية تغييراً جوهرياً في العلاقات الخارجية لقطر، الخناق على الدوحة التي لم يكن من الممكن أن تناور بإطلاق تصريحات أو عود قد تزعج تركيا بالدرجة الأولى التي باتت نفوذها قويا ومحددا في القرار القطري، فضلا عن خوفها من غضب إيران وسعيها بكل السبل لاسترضائها للبدء بتحقيق الشروط المطلوبة، لكنها أفضلت تلك الوساطات ووضعت الجهات الوسيطة في إخراج شديد مع القيادة السعودية، وزادت في منسوب تمسك

إعادة حرية انتقال مواطنيها إلى الدول الأخرى وفتح المجال الجوي بهذه الدول أمام طائراتها وإعادة فتح حدود قطر البرية الوحيدة وهي مع السعودية.

غير أن ثلاثة من الدبلوماسيين قالوا إن الرياض أرادت أن تبدي قطر أولاً تغييراً جوهرياً في مسلكها ولاسيما في سياستها الخارجية.

وترى أوساط خليجية أن السعودية كانت واعية منذ البداية بأن قطر ستلجأ إلى المنارة، وأن هدفها كان الحصول على تنازل من الطرف الآخر من خلال فتح قنوات التواصل وعقد اجتماعات ولو محدودة لتسويقها على أنها مكسب

وقالت ستة مصادر إن المحادثات بين السعودية وقطر التي كانت محدودة وعلى مستوى غير رفيع انهارت عقب بدنها ليستمر سريان مقاطعة سياسية وحظر تجاري على الدوحة، وسط اتهامات لقطر بأنها كانت تسعى للحصول على تنازلات مجانية من دول المقاطعة مقابل إطلاق وعود غامضة وتعهيدات تعمل مع الوقت على إفراغها من أي التزام عملي.

وتكلمت وكالة رويترز عن أربعة دبلوماسيين غربيين في الخليج ومصدرين مطلعين على التفكير القطري إن الأولوية لدى قطر في المباحثات كانت

الرياض - راهنت قطر على الابتزاز الإعلامي للسعودية في مسعى للخروج من عزلتها بعد أن أرسلت الرياض إشارات مشجعة على السماح بإعادة فتح قنوات التواصل مع السلطات القطرية وإعطائها الفرصة لإظهار الرغبة والجدية في القطع مع السلوك الذي أغضب جيرانها.

وخيرت الرياض الدوحة بين تغيير علاقاتها الخارجية المناوئة لدول المجلس، وخاصة علاقتها بتركيا وإيران، أو الاستمرار في العزلة، خلال مباحثات عرضية سبقت القمة الخليجية التي عقدت في الرياض في ديسمبر الماضي.